الاثر السلبي للبيئة على صادرات الدول العربية مصر ، العراق انموذجاً

م م . احمد راشد عجرش

كلية العلوم

altaaeyahmed@yahoo.com :

المستخلص:

يركز البحث على ان الصادرات العربية تعاني من تأثيرات بيئية تنعكس بالسلب خلال رحلتها حتى تصل إلى منتج جاهز للاستهلاك، وترتبط هذه التأثيرات بالقطاعات الرئيسية ووضع البيئة العربية، والتي تعاني من مشاكل بيئية تنعكس بالسلب على صادراتها، ويرتبط قطاع التجارة الخارجية باتفاقيات دولية مُلزمة من أهمها الاشتراطات العالمية لمنظمة التجارة العالمية والمعايير الخاصة بالمنتجات الزراعية، والتي تُعد من أكثر المنتجات في صادرات الأسواق الدولية وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي، والتي تفرض اشتراطات دائمة تتعلق بالمنتجات الزراعية وجودتها، ويصاحب المنتجات الزراعية موسم معين للتصدير يجب الالتزام به، وبالتالي من الممكن خسارة المُصدر تسويق منتجاته، مما يترتب عليه تأثيرات سلبية للعوامل البيئة لارتباطها بالقطاع التجاري والوضع البيئي للدول العربية، وبخاصة دول الدراسة، وكان من أهم تساؤلات الدراسة الرئيسية "ماهية الاثر السلبي للبيئة على الصادرات العربية ، وهو ما سوف تجيب عنه الدراسة بمتنها.

Abstract:

This research paper focuses on the fact that Arabic exports suffer from negative environmental impact becanse of the long journey they have to undergo to reach the consumer These effects are related to the main sectors and the situations of the Arabic environment , which suffer from different environmental problems affecting their exports .

The foreign trade sector is bound by binding international agreement , The world Trade organization (WTO) and the standards on agricultural products which are amaong the most important proudst in international market exports , particularly those at the European Union , which impose permanent requirements on agricultural products and their quality A particular season for exports of such products must be adhered to , therefore it is possible that the exporters chance to lose the martiny their products .

This has negatirve effects on the enviromual factors because af relation to the commercial sector and the enviro mental situation of the Arabic countries , especially the countries of stualy The main question of the study is "what is the negative impact of the envirorent on Arab experts" this is what the study will answer in its entirety

المقدمة:

الصادرات جزء من قطاع التجارة الخارجية، وتعتمد إيراداتها على النقد الأجنبي، كما أنهـا تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية سواء كانت صادرات نفطية أو غير نفطية، وتنقسم الدول العربية

من حيث الموارد إلى دول نفطية وأخرى غير نفطية ودول ذات اقتصاد متنوع في الصادرات، وبالرغم من دخول اتفاقية التجارة العالمية حيز التنفيذ في العام 2005، فإن الصادرات العربية تواجه عدة تحديات تعوق دخول صادرات الدول النامية، منها الدول العربية إلى الأسواق العالمية وخاصة أسواق الدول التي تعتبر شركاء رئيسيين للدول العربية في التجارة العالمية وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، وقد برزت عقبات جديدة في مطلع القرن الحادي والعشرين في السياسة التجارية، مُمثلة في القيود الفنية واشتراطات السلامة الغذائية أو عدم الملائمة البيئية، وعلى إثر ذلك ظهرت تحديات التغيرات المناخية لما لها من تأثير سلبي في زيادة التدهور البيئي وارتفاع درجات الحرارة وزيادة المناطق المتصحرة، ومن ثم فقد تشكلت عدة عوامل بيئية مرتبطة بالصادرات والتي ترتبط بعدة قطاعات، وما يتعلق بالتغيرات المناخية وأخرى بالتأثيرات الجانبية للبيئة على المنتجات أو السلع المصنعة، وهذا ما سوف توضحه الدراسة من حصر لتلك العناصر وتحليلها للمدة (2009–2014)، ومن ثم تحليل الصادرات العربية غير النفطية.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة فيما تواجهه الدول العربية من تحديات بيئية تتمثل في تغيرات المناخ والتي تعتبر إحدى العقبات أمام الصادرات العربية غير النفطية إلى جانب العوامل التي تتعلق بالاعتبارات البيئية المؤثرة على الصادرات العالمية، واستنادا لما سبق يمكن تضمين اشكالية الدراسة من خلال التساؤل الاتي :

١- ماهية حجم ومكونات الصادرات العربية للمدة (2009 – 2014) ؟ .
٢- ماهية الشركاء الرئيسيون في التجارة الخارجية العربية.
٣- ماهية المعوقات الفنية التي تعيق نفاد الصادرات العربية .
٤- كيفية التغلب على تلك الآثار السلبية التي تعيق نفاد الصادرات وتعيق تنميتها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تحليل العوامل البيئية المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية، وتحديد أثر العوامل البيئية على الصادرات العربية غير النفطية كإستراتيجية للصادرات العربية غير النفطية باعتبارها جزء من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة، ومواجهة التحديات المتمثلة في العوامل البيئية والتغيرات المناخية والتي تؤثر بشكل مباشر على الصادرات العربية المتمثلة بالصادرات الزراعية والصناعية، والمرتبطة بمدخلات كل قطاع، وحاجة الدول العربية النفطية وغير النفطية إلى تنمية صادراتها للتكيف مع المتغيرات المناخية ومواجهة تلك التحديات التي تعوق الصادرات عند

دخولها لأسواق الدول المستوردة باستخدام السياسة البيئية التي تفرضها هذه الدول على نفاد الصادرات إلى أسواقها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار البيئية التي يجب مراعاتها في التجارة الخارجية والتي ترتبط بالأنشطة الإنتاجية والقطاعات المختلفة للخطط التنموية للدولة، وتجنب المشاكل والمخاطر المناخية الناتجة عن التغير البيئي التي تؤثر على إنتاج السلع الزراعية والصناعية، وتحديد أثار العوامل البيئية على هذه المنتجات التي تعيق الصادرات العربية غير النفطية إلى أسواق الدول المتقدمة كشركاء رئيسيين في التجارة العربية الخارجية، ومن ثم وسائل إزالتها للمحافظة على تنمية الصادرات غير النفطية، والتي تسهل حركتها ومنافستها في الأسواق العالمية.

فرضية الدراسة:

تأتي فرضية الدراسة مرتكزة على فرضيتين رئيسيتين متضمنة الآتي:

- **الفرضية الأولى:** تتمثل تلك الفرضية في التغيرات المناخية والتي تتسبب باختلال التوازن البيئي فينعكس بالسلب على النشاط الاقتصادي، ومن ثم الأنشطة الإنتاجية التي تنعكس على تضرر المنتجات الزراعية، مما يُقلل من جودتها كسلع مصنعة وجاهزة للتصدير.
- **الفرضية الثانية:** تتضمن هذه الفرضية أن العوامل البيئية تتحكم بالتجارة العالمية لاعتبارات دولية عبارة عن اشتراطات بيئية والتي تفرض على المنتجات والسلع غير النفطية المصدرة من الدول العربية إلى أسواق الدول المستوردة، مما يعيق حركة التجارة العربية الخارجية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، فيأتي المنهج الوصفي لوصف واقع البُعد البيئي في التجارة الخارجية العربية من خلال حصر العوامل البيئية المناخية وأثارها السلبية على الصادرات العربية غير النفطية في الأسواق العالمية، أما المنهج التحليلي فيأتي لتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بوضع الصادرات العربية والاشتراطات والتشريعات البيئية الخاصة بالاتفاقيات في التجارة العالمية التي تفرضها الدول المستوردة على الصادرات غير النفطية وتحليل الآثار التي تسببها هذه العوامل والقيود.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتاحة للمدة(2009-2014)، وتم اختيار عام 2009 كبداية للدراسة أن هذا العام وما قبله تأثر بالعوامل الطبيعية والمناخية على الصادرات غير النفطية بدول الدراسة المختارة "كحالة دراسية"، ومن ثم الوقوف عند أهم التطورات للتجارة الخارجية

العربية خلال تلك الفترة، وتأتي دول الدراسة لتشمل كل من: "مصر، العراق، " باعتبار نموذجاً للدراسة .

الدراسات السابقة:

(١) حافظ عبد الأمير أمين (2012): دراسة بعنوان: "التحديات البيئية وانعكاساتها على مسار التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2010)". *(أمين، 2012)*

لقد تضمنت الدراسة كيفية تضمين البُعد البيئي في التنمية، لكي تكون مستدامة والذي كان بدايته القمة الأولى في ريدوجانيرو بالبرازيل عام **1992**، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن التغيرات المناخية السلبية التي ترافق الأداء الاقتصادي تؤدي إلى اختلال في مسار التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الضرر البيئي الذي يقوم به العنصر البشري ومن أبرزها الحرب التي سببت تلوث بيئي يعد عبئا على بيئة العراق والاقتصاد للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة اتخاذ التدابير وسن التشريعات البيئية بما يتلائم مع الوضع الاقتصادي للبلد، بالإضافة إلى التعاون الدولي في مجال البيئة والاستفادة بالخبرة العالمية في تجاوز الأزمات البيئية.

(٢) منى أبو العطا محمد حليم (2013): دراسة بعنوان: "المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية"، *(حليم، 2013)*

تضمنت الدراسة المعايير البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية، كما استهدفت الدراسة توضيح للمعاير البيئية التي تفرض على المنتجات والسلع المصرية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية وقدرة الصادرات المصرية على التنافس مع المنتجات الدولية وعلاقة جمهورية مصر العربية الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالمنتجات التي تصدر إلى الخارج ذات القدرة التنافسية في الأسواق العالمية لما لها من تأثير مباشر على مستوى التنمية الاقتصادية المصرية.

(٣) نسيم محمد أبو رمان (2011): دراسة بعنوان: "دور اتفاقيات التجارة الحرة في تشجيع الصادرات بالتطبيق على التجارة الحرة الأردنية مع أمريكا". *(أبو رمان، 2011)*.

تضمنت الدراسة تشجيع الصادرات الأردنية، وقد استهدفت الدراسة تحليل جانب الصادرات في التجارة العالمية من خلال التبادل التجاري الدولي عن طريق اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وكيفية نفادها وتنافسها إلى الأسواق العالمية والشروط التي تشترطها الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد السلع من المملكة الأردنية، وقد توصلت الدراسة ضرورة استخدام السياسة البيئية في إنتاج السلع التي لها القدرة على الوصول والمنافسة في الأسواق العالمية من خلال

تنمية الصادرات الأردنية مع الأخذ في الاعتبار الاشتراطات والسياسات والقوانين البيئية المنصوص عليها.

- التعليق على الدراسات السابقة:

لقد اهتمت الدراسات السابقة ببعض العوامل البيئية وتأثيرها على عملية التنمية والتجارة الخارجية بما ينعكس على عملية التصنيع والإنتاج وما يتركه من تأثيرات بيئية سلبية على مستوى النمو الاقتصادي المحلي، كما اهتمت بعض الدراسات السابقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في عملية الإنتاج، وبصفة عامة اهتمت الدراسات السابقة بالقطاع الصناعي فقط أو التطبيق على إحدى الصناعات التي تنافس محليا وعالميا وكيفية مواجهة العقبات للوصول إلى التنمية الاقتصادية، ولذلك استدعت الحاجة إلى دراسة مكملة لتغطية الآثار البيئية الأخرى في المنطقة العربية، وخصوصاً للمدة (2009–2014) لما تسببه من معوقات بيئية تؤثر على القطاعات الاقتصادية العربية وتقديم مقترحات للنهوض بالصادرات العربية غير النفطية من خلال السياسة البيئية للوصول إلى الأسواق العالمية وتحسين آليات الإنتاج التي تؤثر على مستوى التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك بالتطبيق على بعض الدول العربية النفطية وغير النفطية كنموذج للدراسة.

المبحث الأول
الإطار النظري

تمهيد:

للبيئة مفاهيم عديدة يُعبر كل منها عن تخصص معين فمن خلال اقتصاديات البيئة والذي يعني الربط بين علم الاقتصاد وعلم البيئة يتضح معني البُعد البيئي في الاقتصاد، والذي يعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة بيئية، وفي ظل اقتصاد السوق الحر بدأت تظهر قوانين حماية البيئة بشكل أكبر، منها ما يعرف بالمسئولية البيئية وحمايتها من التلوث أو التقصير البيئي، وبذلك ارتبطت البيئة بالتنمية المستدامة أي استخدام المورد الطبيعي بحيث لا يُعرضه للاستنزاف والمحافظة عليه للأجيال القادمة، ويرتبط مناخ الوطن العربي بشكل عام بمناخ البحر المتوسط وهو مناخ شبه مداري حار جاف صيفاً ممطر شتاءً، ومن خلال الرصد والمتابعة للتغيرات المناخية من قبل الهيئات المختصة بالعالم، وجد أن هناك تغير في المناخ بشكل عام في العالم فهناك عوامل بيئية تؤثر بشكل مباشر على حركة الصادرات غير النفطية مما ينعكس على نفادها إلى الأسواق العالمية هذا بالإضافة إلى وجود شروط وسياسات تضعها الدول المستوردة لكي تحمي نفسها من المنتجات التي تصدر من الدول العربية من خلال الاتفاقيات التجارية الدولية، كما تأتي البيئة كمصطلح أفرده العلماء المختصون بأنه علم مستقل بذاته، ينصرف إلى دراسة كل ما له علاقة بالموارد الطبيعية بالإضافة إلى الإنسان، وما يتفاعل به مع

المستجدات الاقتصادية والاجتماعية لهذا يتداخل علم البيئة مع باقي العلوم ويتفاعل معها فيتأثر بها وتؤثر فيه. ***(والي، 1999، 23)***

أولاً: مفهوم البيئة:

ينقسم علم البيئة إلى مفهومين الأول يعرف بعلم التنبؤ البيئي وهو أحد فروع علم الأحياء، ويبحث في قدرة تحمل النظم البيئية الطبيعية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها، ويختص بالتربة وطبيعتها وأنواعها والمياه وكيفية معالجتها من الملوثات، كل هذا داخل المحيط أو الوسط البيئي الخاص بها أما النوع الثاني فيقصد به علم البيئة الذي يعني بالتفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، ويتحدد من خلاله التأثير المتبادل بين الكائن الحي ومجموعة العوامل المؤثرة في الحيز المكاني والزماني وتحديد أسباب التأثير، مما يساعد على إيجاد حلول للتأثير السلبي، وأن كلا المفهومين متقاربان ولكن الأقرب إلى الدراسة هو المفهوم الثاني، وينبثق من البيئة عدة عوامل تؤثر على أداء العملية الإنتاجية، لذلك تطلب وجود تشريعات عالمية للحماية من اختلال هذه العوامل أي اختلال التوازن البيئي في ظل اقتصاد السوق الحر للمحافظة على سلامة البيئة بما لا يتعارض مع خطط التنمية المستدامة. ***(الشيخ، 2002 ، 24)***

أ- تعريف العوامل البيئية المؤثرة على الصادرات:

هو مصطلح مركب يشمل العوامل الطبيعة والصناعية والاجتماعية ذات البعد الاقتصادي والتي تكون محيطة بالإنسان الذي يتدخل بدوره ليكون علاقة ربط بين هذه العوامل ***(الشيخ2002، مرجع سابق ذكره)***.

ب- تعريف السياسة البيئية:

يشير مصطلح السياسة البيئية إلى مسار الإجراءات التي يتم اتخاذها، أو التي يجب أن تتخذ الإدارة الأنشطة البيئية بهدف منع الآثار الضارة على الطبيعة والموارد الطبيعية أو تقليها أو تخفيفها، وضمان عدم تسبب التغيرات التي هي من صنع الإنسان في إحداث أثار ضارة على الإنسان، وترتبط السياسة البيئية بالسياسة العامة للدولة وترتبط بدورها بالسياسات التجارية. وقد وضعت منظمة التجارة العالمية، بعض المصطلحات الخاصة بتنظيم التجارة، متضمنة البعد البيئي للسلع والمنتجات، وقد بدأت الدول تتخذ إجراءاتها الخاصة لكي تنتج منتجات تتبع فيها الأساليب البيئية الحديثة، وخاصة إذا كانت هذه المنتجات لها إقبال من قبل الأسواق العالمية، فالدول تضع اشتراطات ومعايير خاصة للمنتجات المستوردة إلى دولها، وبالتالي أصبحت المصطلحات التي تستخدم في السياسة البيئية متعددة، مما يصعب استخدامها لكثرتها وبالتالي باتت السياسة البيئية أمر ملزم سواء في الإنتاج أو التصدير. ***(بابكر، 2004 ، 39)***

ثانيا: ماهية العوامل البيئية:

أ- البيئة الطبيعية:

هي مجموعة العوامل المناخية وكل ما يخص الموارد الطبيعية من مياه وتربة وغلاف غازي، وكائنات حية، والتي ترتبط فيما بينها لتشكل بيئة تعيش فيها، وبالتالي هي الأقرب إلى القطاع الزراعي وترتبط بالقطاعات الأخرى ***(طلبة ،2011 ،11)*** ويعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في جودة وكمية ونوعية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر، وتمتلك الدول العربية مميزات طبيعية منها أجواء متنوعة تساعدها على الزراعة وموقع جغرافي يتميز بقربه من منافذ التصدير وتؤثر العناصر المناخية المختلفة خاصة الحرارة والأمطار والصقيع والضوء وغيرها من العناصر المناخية أما من درجات الحرارة فهي أكثر العوامل خطرا فيما إذا زادت عن معدلاتها الطبيعية خاصة على الزارعة، وسوف نتناول العناصر الفرعية المرتبطة بمفهوم البيئة الطبيعية، وهي على النحو التالي.

١- **درجات الحرارة:** هي أحد عوامل المناخ المرتبطة بالبيئة وقد سجلت درجات الحرارة في الدول العربية والعالم أعلى معدلات في الارتفاع وخصوصاً مطلع الألفية الثالثة إلى نهاية العام 2014 مدة الدراسة، حيث أقرت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية أن ارتفاع درجات الحرارة ازداد تدريجياً ما بين (1.4–5.8)، مما يعني زيادة معدلات الجفاف وزيادة مساحات التصحر في الأراضي العربية خصوصاً والعالم عموماً. ***(سعودي ،2006 ، 76)***

٢- **الجفاف:** وهو ظاهرة طبيعية تتكون نتيجة تغير المناخ فمع ارتفاع درجات الحرارة وقلة تساقط الأمطار تقل الكمية بالتبخر، وإن تراكم السنوات الجافة تسبب خطر على قطاع الزراعة وعلى السكان، مما ينعكس على القطاعات الأخرى، وبالتالي تُقلل فرص الإنتاج، ومن ثم التصدير. ***(سعودي2006، المرجع السابق ذكره)***

٣- **التصحر:** تُعد ظاهرة التصحر من أكبر الأخطار البيئية التي تواجه الدول العربية، وذلك لأن تأثيرها مباشر على التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الزراعي والذي يُعد من أهم القطاعات للصادرات الزراعية، وبالأخص الأراضي التي تقع بالقرب من الصحاري تكون أكثر عرضة للتصحر، مما يجعلها هشة وقابلة للتصحر، حيث تقدر نسبة التصحر بـ (60%)، والمساحة المهدرة بنحو (3.5) مليون كم^{2} من مساحة الدول العربية. ***(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014 ،62)***

٤- **الرياح:** تتعرض المنطقة العربية إلى رياح موسمية شديدة السخونة تكون ذروتها في فصلي الربيع والصيف وذلك لارتفاع درجات الحرارة وهي من ثلاث اتجاهات، تكون ضغط جوي منخفض الذي يصدم بضغط مرتفع مما يزيد الرطوبة النسبية. ***(سعودي، 2006، المرجع السابق ذكره)***

٥- **تآكل طبقة الأوزون:** هي أحد التغيرات المناخية المجودة في الغلاف الجوي، وتعرف طبقة

الأوزون بأنها طبقة يتراوح ارتفاعها ما بين (10–50) كم من سطح الأرض تلعب دور رئيسياً كمصفاة للأشعة الكهرومغناطيسية الآتية من الشمس فتحجب نسبة كبيرة من الموجات ذات الطول الموجي المتوسط للوصول إلى الأرض فتعمل على الاتزان البيئي، فإذا تآكلت هذه الطبقة تؤثر على العمل البيئي فيختل الالتزام البيئي ويؤثر بشكل مباشر على الإنسان والحيوان والنبات، وهذا التآكل يطلق عليه ثقب الأوزون، وينتج عن آثار سلبية عديدة. ***(التميمي 2004 ، 235)*** ونتيجة لتدهور المناخ بسبب الرياح القارية الشديدة أدت إلى انجراف للتربة هذا الانجراف والذي يؤثر بشكل مباشر على الأراضي الزراعية، ويؤدي إلى تدهورها واستنزاف التربة، وتقدر خسارة جودة التربة من جراء الانجراف الريحي بما يعادل (2–3%) في السنة، أما الانجراف المائي فيتراوح وزن التربة المنجرفة بين (10–200) طن/هكتار/سنة في السواحل، وهي كميات كبيرة من التربة، مما يُقلل من جودتها. ***(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، المرجع السابق ذكره)***

ب- البيئة الصناعية:

تُعرف البيئة الصناعية بأنها المحيط الذي صنعه الإنسان ويتعامل معه بما يؤهله للتعامل مع المواد الخام والبنية الأساسية مثل المنشئات والمصانع والمؤسسات المختصة بإنتاج السلع والخدمات التابعة لها، من أجل إقامة وتصنيع المنتجات المنشودة للتنمية الاقتصادية وللمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها الاستخدام الأمثل، وإن اختلال البيئة الصناعية يؤدي إلى اختلال التنمية الاقتصادية لأنها ترتبط بالقطاعات الرئيسية ومنها القطاع الزراعي الذي يغذي القطاع بالمنتجات وهو بدوره يقوم بممارسات التصنيع التي تصب في عملية التصدير أي في قطاع التجارة الخارجية، أن ممارسة التصنيع الجيدة هي التي تحدد جودة الإنتاج، التي يمكن أن تؤثر على جودة المنتج. ومن منظور منظمة التجارة العالمية، قد شرعت الكثير من الدول في العالم تشريعات تلزم الشركات بتتبع إجراءات ممارسة التصنيع الجيد، وخلقت بمبادئها التوجيهية الخاصة التي تتوافق مع تشريعاتها. وهي الحفاظ على صحة المستهلك وكذلك إنتاج نوعية جيدة من المنتجات تتوافق مع الأهداف المنشودة، وتشمل التعبئة والتغليف وجميع النشاطات المختلفة المتعلقة بالعملية التصنيعية للمنتج الغذائي. ***(اتفاقية العوائق التقنية للتجارة ، 1996 ، 5)***

المبحث الثاني
واقع الصادرات العربية
على التجارة الخارجية للمدة(2009–2014)

تتصف التجارة الخارجية للدول العربية بأنها دول مصدرة للموارد الخام ومستهلكة للسلع الاستهلاكية الأساسية سواء كانت دول نفطية أم غير نفطية، وبالتالي فهي هنا تعتمد في إنفاقها على

إيرادات الصادرات من النقد الأجنبي، وتنقسم الصادرات إلى صادرات المنتجات الاستخراجية مثل النفط ومشتقاته، أو منتجات زراعية مثل القطن، البن، السكر، الأسماك، والتي تتضح بشكل تفصيلي من خلال الهيكل السلعي للصادرات، وترتبط الدول العربية بعدة اتفاقيات تجارية على شكل تكتلات واتفاقيات اقتصادية ثنائية واتفاقيات أخرى متعددة الأطراف، مما يساعد على توجيه الصادرات، ومن هنا تنبثق عدة عوامل في تحديد وجهة الصادرات، منها على أساس العامل جغرافي أو على أساس العلاقات الاقتصادية وما ستعود به من تبادل للمصالح الاقتصادية، فقد انصب اهتمام الدول العربية على تنمية صادراتها كاستراتيجية اقتصادية لنفاد صادراتها إلى أسواق الدول الأخرى، وهذا يجعلها مرتبطة بمتطلبات هذه الأسواق والسياسات التجارية لهذه الدول. ***(سعودي 2006، مرجع سابق ذكره)***

أولاً: الهيكل السلعي للصادرات (دول الدراسة):

أ- جمهورية مصر العربية:

يُعد الاقتصاد المصري من أكثر اقتصاديات الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط تنوعًا، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في تكوينه الأساسي، ويبلغ متوسط عدد القوى العاملة في مصر نحو 26 مليون شخصاً بحسب تقديرات العام 2010، يتوزعون على القطاع الخدمي بنسبة (51%)، والقطاع الزراعي بنسبة (32%)، والقطاع الصناعي بنسبة (17%)، ويعتمد اقتصاد البلاد بشكل رئيسي على الزراعة وعائدات قناة السويس والسياحة والضرائب والإنتاج الثقافي والإعلامي والصادرات البترولية ومن بيانات من العام المالي (2013–2014) تحقق مصدر معدل نمو قدره (2.1%) للناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل انخفض بشكل كبير عن الطاقات المتاحة في الاقتصاد، وذلك تأثراً بتراجع معدل النمو في معظم القطاعات وتحقيق قطاعي الصناعات الاستخراجية والسياحة لمعدلات نمو سالبة، تأثراً بمراحل الانتقال السياسي والأحوال الأمنية ما بين عامي (2011–2014). ***(تقرير البنك المركزي ، 2014 ، 59)***

ولقد تراجع معدل نمو قطاع السياحة بنحو (30%)، كما تراجع معدل لنمو الصناعات الاستخراجية بنسبة 4% خاصة قطاع استخراج الغاز الطبيعي، يعتبر كلا من قطاعي الزراعة والحكومة العامة من أهم القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالي (2014–2015)، حيث سجل معدلات نمو تقدر بنحو (5.03%، 5.5%) على التوالي، كما شهد قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية والتشييد والبناء معدلات نمو تبلغ (3.2%، 9.3%) على التوالي، كما ويتأثر مناخ مصر بعدة عوامل أهمها الموقع ومظاهر السطح والنظام العام للضغط والمنخفضات الجوية والمسطحات المائية، حيث ساعد ذلك كثيرا على تقسيم مصر إلى عدة أقاليم مناخية متميزة فتقع مصر في الإقليم المداري الجاف فيما عدا الأطراف الشمالية التي تدخل في المنطقة المعتدلة الدفيئة

التي تتمتع بمناخ شبيه بإقليم مناخ البحر المتوسط الذي يتميز بالحرارة والجفاف في أشهر الصيف وبالاعتدال في الشتاء مع سقوط أمطار قليلة تتزايد على الساحل. ***(البيان المالي لوزارة المالية 2014)***وقد شكلت الصادرات الزراعية مصدراً مهما للدخل القومي المصري، وقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية، ويأتي في مقدمة الصادرات القطن الخام، ويليه محصول الأرز بنسبة تبلغ (40%) من إجمالي الصادرات الزراعية، ثم صادرات البطاطس والبرتقال، وتأتي أسواق الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية حيث يستوعب (42 %) من إجمالي الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى الصناعات الأخرى مثل المنسوجات الكتانية والزيوت والسكر والزيوت والمواد الكيماوية. ***(تقرير وزارة التجارة والصناعة 2014 ، 43)*** ويوضح الجدول رقم **(1)** السلع غير النفطية للصادرات المصرية للمدة **(2009 – 2014)**، وعلى النحو التالي.

جدول (1)

الهيكل السلعي لصادرات مصر للفترة (2009 – 2014)

"بالمليون دولار"

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أغذية مشروبات	2.226	3.936	4.468	3.95	3.772	4.337
مواد خام	1.109	1.506	1.586	1.769	1.689	1.942
القطن	–	93	268	–	–	–
الألمنيوم	–	247	–	–	–	–
وقود معدني	10.029	6.043	7.018	8.957	8.533	5.109
بترول خام	–	1.636	1.937	2.922	–	–
مواد كيمائية	2.626	3.261	3.592	5.274	4.169	4.793
آلات ومعدات	1.51	1.137	1.229	1.171	1.404	1,615
المصنوعات	5.644	7.015	8.141	8.389	8.01	9.210
سلع غير مصنعة	3.397	1.188	1.22	1.72	1.643	1.889
المجموع	26.082	24.086	17.255	21.529	29.24	28.894

المصدر: النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2015، 43 وبحسب ما توفر من بيانات متاحة. ويتبين من الجدول (1) أن الصادرات السلعية لجمهورية مصر العربية من أغذية ومشروبات وصادرات زراعية، 2.226 مليون دولار تقريباً في العام 2009، وقد ازدادت القيمة للصادرات لتصل

في نهاية المدة إلى 4.377 مليون دولار في العام 2014، أما المصنوعات، فقد بدأت 5.644 مليون دولار تقريباً في العام 2009، وازدادت لتصل إلى 9.210 مليون دولار تقريبًا في العام 2014، وأن القيمة الخاصة بالسلع غير النفطية ارتفعت عن أول المدة، وهذا ما يفسر تنوع هيكل الصادرات، من السلع وإن هذا الارتفاع نتيجة ما تتمتع به السلع من منافسة. ***(حليم ، 2013، 154)***

ب- العراق: يعتمد الاقتصاد العراقي على صادرات القطاع النفطي، حيث يكون (95%) من إجمالي دخل العراق ومن العملة الصعبة التي يعتمد عليها في استيراد معظم احتياجاته من غذاء ومواد أخرى، كما يتصف اقتصاد العراق باقتصاد السوق المفتوح، ففي العام ٢٠٠٥ بدأ العراق بمشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام. (كبه، 2011 ، 13). ولقد تأثرت التربة الزراعية في العراق نتيجة لتدهور البيئي، والسبب في ذلك تحول الأراضي المنتجة إلى أراضي قاحلة، أو ذات إنتاجية متدنية بفعل أنشطة الإنسان المختلفة، والاستخدام غير العلمي للأسمدة والمبيدات الزراعية، والإدارة غير المستدامة للمخلفات الصناعية مما ولد حالة من الفقدان التوازن البيئي، وفيما يخص الآثار المناخية فإن ظاهرة الاحتباس الحراري وما نتج عنها من تغير في المناخ مع انخفاض مناسيب المياه المتدفقة من تركيا وسوريا وإيران والتي تصب في نهري دجلة والفرات في زيادة انخفاض مناسيب المياه في شط العرب، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسب الملوحة في المياه مما أثر سلباً في استهلاك السكان للمياه العذبة وفي الثروة الزراعية مثل النخيل والمحاصيل الحقلية بمحافظة البصرة وبقية المحافظات الجنوبية العراقية أيضاً وكذلك في تربية المواشي فيها. (أمين ، 2010 ، 146)وقد تفاقمت مشكلة الجفاف في العراق وزيادة ارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى زيادة معدلات التبخر، إن حالة الجفاف الحاد التي يمر بها العراق أثرت بشكل سلبي في الزراعة والرعي وزادت من تأثير عمليات التعرية في التربة العراقية ولاسيما في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وأدى الجفاف المتواصل الذي يمر به العراق إلى موت النباتات وتقلص الغطاء النباتي في كثير من المناطق العراقية ولاسيما المناطق الغربية من البلد وهي مناطق صحراوية وشبه صحراوية تتأثر كثيرا بالجفاف الذي يمر به العراق الآن مما أثر هذا الجفاف في الزراعة وتربية المواشي في تلك المناطق الأمر الذي دفع به العراق الآن مما أثر هذا الجفاف في الزراعة وتربية المواشي في تلك المناطق الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة إلى المدن، مما أثر في الأمن الغذائي وانعدمت الصادرات الزراعية بل أصبح العراق من أوائل المعتمدين على الواردات الزراعية والغذائية الأمر الذي عمق من أحادية الاقتصاد العراقي. (أمين، 2010، مرجع سابق ذكره)، ويوضح الجدول رقم (٢) الهيكل السلع لصادرات العراق للمدة (2009 – 2014)، وعلى النحو التالي.

جدول (٢)

الهيكل السلعي لصادرات العراق للمدة (2009 – 2014) "بالمليون دولار"

البيانات	2009	201	2011	2012	201	2014
أغذية مشروبات	159	101	131	223	266	262
مواد خام	85	54	70	120	143	140
وقود معدني	56.516	36.3	46.291	70.614	84.018	81.85
مواد كيمائية	6	4	5	8	10	9
آلات ومعدات	136	87	112	191	228	224
المصنوعات	28	18	23	40	48	47
سلع غير مصنعة	11	7	9	16	19	19
المجموع	56.942	26.30	46.745	71.212	84.731	83.55

المصدر: النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2005، 37، وبحسب ما توفر من بيانات متاحة.ويتضح من الجدول (2) أن السلع الغذائية المصدرة إلى الخارج في العام 2009 تقدر بحوالي 159 مليون دولار تقريباً، وزادت القيمة لتصل إلى 262 مليون دولار في العام 2014، أما المصنوعات 28 مليون دولار في العام 2009، وفي نهاية المدة وصلت إلى 19 مليون دولار في العام 2014، فلقد تسببت الحرب التي عاشها العراق بترك آثار سلبية على الأراضي الزراعية والبنية التحتية مما يفسر انخفاض في قيمة الصادرات الزراعية والمصنوعات مقارنة بالدول العربية الأخرى، على الرغم من أنه يمتلك موارد تؤهله لزيادة صادراته سواء في السلع الزراعية أو الصناعية. ***(أمين، 2010، مرجع سابق ذكره)***

ثانياً: اتجاهات الصادرات العربية لدول محل الدراسة للمدة من (2009 – 2014):

أ- جمهورية مصر العربية:لقد انضمت مصر إلى منطقة التجارة العالمية بداية من منتصف العام 1995، والمنتجات التي تصدرها مصر إلى الخارج النفط ومشتقاته والقطن والمنسوجات والمنتجات المعدنية والكيماويات والمنتجات الزراعية وتعتبر الأسواق الأوروبية من أهم محطات الصادرات المصرية. ترتبط مصر مع الدول الأفريقية بعدة اتفاقيات تجارية مثل السوق المشتركة لدول جنوب أفريقيا (الكوميسا)، وقد تكون هذه السوق في العام 2000. أما الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى المشتركة فهي عديدة ومن أهم هذه الاتفاقيات هي الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية "الكويز" التي تمت في العام 2004، واتفاقية المشاركة الأوروبية بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط من نفس العام، واتفاقية "أغادير"، وهي اتفاقية تجارية عربية هدفها على المدى الطويل تيسير الطرق أمام

سوق عربية مشتركة، وتضم مصر والأردن والمغرب وتونس، ومن ثم فإن هذا التنوع في الاتفاقيات أمام مصر، جعلها متنوعة في العلاقات ومتنوعة في الأسواق، مما يفسر تنوع صادراتها وتنوع الدول التي تتجه إليها تجارتها، وأن أكثر الأسواق التي تشترك معها في التجارة هي أسواق الاتحاد الأوروبي، ويوضح الجدول رقم (3) اتجاه صادرات جمهورية مصر العربية خلال المدة (2009 – 2010)، وعلى النحو التالي.

جدول (3)

اتجاه صادرات مصر للمدة(2009–2014) "بالمليون دولار"

البيانات	2009	2010	2011	201	2013	2014
الدول العربية	5.851	7.086	7.818	8.171	8.201	8.52
الدول الأوروبية	11.685	9.009	10.604	11.952	10.939	10.25
الولايات المتحدة	1.273	1.623	1.692	1.816	2.002	1.21
اليابان	869	103	188	362	999	462
الصين	340	972	452	622	743	568
الهند	1.654	1.445	1.268	2.26	20.028	2.13
باقي دول أسيا غير العربية	3.129	3.634	3.457	5.054	4.949	4.97
باقي دول العالم	3.838	3.517	4.064	4.85	3.800	3.68

المصدر: النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2015، 48، بحسب ما توفر من بيانات متاحة.ويتضح من الجدول(3) أن الصادرات المصرية تتجه نحو الأسواق الأوروبية بشكل كبير، مما يجعلها تتركز في مجموعة معينة وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية ومنها أغادير واتفاقية الأور ومتوسطية، تأتي الأسواق الأسيوية بالمرتبة الثانية من ناحية القيمة، وذلك لسهولة نفاذ السلع إلى هذه الأسواق، وأكبر الأسواق هي الهند بعد ذلك تأتي أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

ب– العراق:تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مهما متعدد الأبعاد في العلاقات الاقتصادية العراقية، وتُمثل حاجة متبادلة، بينه وبين الدول المجاورة لحدوده الجغرافية، فبالنسبة للعراق تُشكل تركيا مدخلاً حيويا لوارداته التجارية، ودخول مختلف أناع البضائع والسلع إلى أسواقه من جهة، ومنفذا مهما لتصدير نفطه عبر أنابيب النفط التي تمر من خلال الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى أسواق النفط العالمية من جهة أخرى، فبالنسبة لتركيا فإنها تدرك ضرورة تواجدها في الأسواق العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الإعمار والاستثمار،

لاسيما في الأزمة الأمنية الداخلية التي يعيشها منذ (2004 – 2014) والاقتتال الدائر في الساحة العراقية يعين توفير فرص كبيرة للشركات التركية في مجال إعادة الإعمار، والحاجة الكبيرة أيضا لمختلف أنواع السلع والبضائع والخدمات، وبالنسبة لإيران فقد أكدت وزارة التجارة العراقية من جانبها إلى أن لديها ضوابط وآليات لرصد وحصر التبادل التجاري بين العراق وإيران من خلال فرق الوزارة الجوالة في السوق العراقي والمنافذ الحدودية، ويعد سبب ارتفاع حجم التبادل التجاري مع إيران إلى رغبة التاجر العراقي لاستيراد البضائع الإيرانية المختلفة بسبب أسعارها التنافسية وسهولة النقل وطريقة دخولها إلى العراق،كون السوق العراقي سوق مفتوح وكبير، وأن العراق قد أصبح في الفترة السابقة خلال مرحلة العقوبات المفروضة على إيران أكبر سوق تجاري لإيران، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو 10 مليارات نهاية العام 2013 وزاد ثلاثة مليارات عام 2014 (النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2015، 59)، وتأتي البلاد العربية المحيطة بالقطر العراقي التي تشكل أهم منافذ للتبادل هي الأردن وسوريا، فبالنسبة للأردن فقد عقدت اللجنة العليا الأردنية العراقية اجتماعها الأول في العام 2004، حيث تم إقامة منطقة الكرامة لخدمة تجارة الترانزيت والمبادلات التجارية الدولية والصناعات التصديرية، أهم السلع التي يستوردها الأردن من العراق تتمثل في سماد البوريا والحديد ومشتقاته، ومواد كيميائية، والألومنيوم، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق فتتمثل في الخضار والفاكهة، والسمن النباتي، والمشروبات الغازية، والأسمنت، وأسلاك الكوابل، ومستحضرات الغسيل، وزيوت التشحيم، والبلاستيك، وسماد ثنائي فوسفات الأمونيا، وبالنسبة لسوريا فقد اتفق الجانبان بعد العام 2003 على إقامة مناطق تجارة حرة مشتركة ستسهم في زيادة انسياب السلع وتعزيز القدرات التشغيلية للموانئ السورية والعراقية على حد سواء، إضافة إلى تخفيف الأعباء والتكاليف للسلع العابرة، في خطوة تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري، وتستورد العراق من سوريا معظم احتياجاتها، وبسعر منافس لأسعار الدول المجاورة، مثل المواد الأولية وبعض المصنوعات التحويلية، خصوصاً المنتجات القطنية ومواد التنظيف المختلف والمعلبات، إن نقاط الضعف ليس فقط في الوضع التجاري للعراق وإنما في الوضع الأمني الذي أصبح شرط من شروط عقد الاتفاقيات الدولية والتبادل التجاري، ويتضح من الجدول (4) اتجاه صادرات العراق للمدة (2009 – 2014)، وعلى النحو التالي.

جدول (4)

اتجاه صادرات العراق للمدة (2009 – 2014) "بالمليون دولار

البيانات	2009	201	2011	2012	2013	2014
الدول العربية	1.472	1.29	1.567	2.192	2.845	2.973

البيانات	2009	201	2011	2012	2013	2014
الدول الأوروبية	40.808	22.853	28.556	41.268	48.99	41.24
الولايات المتحدة	20.974	8.835	11.475	15.786	17.85	12.96
اليابان	1.367	1.277	3.115	3.374	2.564	2.36
الصين	1.254	2.979	5.697	9.466	11.49	16.33
هند	8.73	5.31	6.637	15.931	17.11	17.87
دول أسيا غير العربية	11.27	9.258	13.661	25.656	29.1	34.61
دول العالم	2.194	2.97	2.215	1.166	2.704	2.749

المصدر: النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2015، 49حسب ما توفر من بيانات متاحة.ويتضح من الجدول (4) ما تعكسه قيمة الصادرات العراقية نحو الأسواق بنمو تدريجي وأهم هذه الأسواق، الأسواق الأوروبية والأسواق الأسيوية وأهمها الهند والصين وتأتي الأسواق الأمريكية بعدها.

المبحث الثالث

العوامل البيئية المؤثرة على الصادرات العربية وسبل معالجتها

تُمثل التغيرات المناخية واحدة من أكبر تحديات التنمية الاقتصادية في العالم، مما لها من آثار سلبية تنعكس على القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في قطاع التجارة الدولية، وتظهر واضحة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ولكن بشكل ضمني، فهناك تطبيقات ضمنية تستخدمها الدول المستخدمة، تعد معيقة لحركة صادرات الدول النامية ومنها الدول العربية ونفادها إلى الأسواق الدولية والتي تُعد عامل من العوامل البيئية والتي تعيق نفاذ الصادرات.

أولا: العوامل البيئية المؤثرة في نفاد الصادرات العربية للأسواق الدولية:

أ- التلوث البيئي في المنطقة العربية:

وتتمثل مستويات التلوث بعدد من المستويات، وهي على النحو التالي:

١- **التلوث المقبول:** الذي يتعايش مع الإنسان من دون أن يتعرض للضرر أو المخاطر وهو لا يخل بالتوازن البيئي وفي الحركة لتوافقية بين عناصر هذا التوازن.

٢- **التلوث الخطر:** وهو يتعدى الحد الحرج ويبدأ معه التأثير السلبي للملوثات في عناصر البيئة الطبيعية والبشرية الاصطناعية.

٣- **التلوث المدمر:** والذي يحدث فيه انهيار للبيئة والإنسان معا ويقضي على أشكال التوازن البيئي كافة والسبب الرئيسي له هو النشاطات الإشعاعية والنووية.

٤- **تلوث المياه:** تهتم كل الدول والجهات المسئولة بنظافة المياه وصيانتها وتعمل على توازن نظامها الأيكولوجي وهي من متطلبات استمرار الحياة. ***(خليفة 2009، 17)***

ب- تزايد التصحر في المنطقة العربية:تتسم الأوضاع البيئية في الدول العربية بانتشار التصحر، والاستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية وتدهور الأراضي الزراعية، وتتعرض المنطقة العربية لظروف مناخية، ومن أهم مصادر التلوث الصناعي، النفايات التي تخرج من المصانع في أغلب دول العالم ولقد استخدمت معظم الدول النامية وخاصة العربية منها مصادر المياه من بحار وخلجان وأنهار وبحيرات كمدافن للنفايات السائلة مسببة أكبر كارثة بيئية للمجتمع العربي حيث يعاد استخدام المياه حتى بعد تكريرها ومعالجتها للاستعمال الإنساني أو الحيواني، وتتصف النفايات السائلة باحتوائها على كم يعتد به من المواد الكيماوية والعناصر السامة والضارة والتي تتباين تبعا لنوعية الصناعة التي تولدت عنها *(مركز الإمارات للدراسات الاقتصادية ، 2010، 36)* والتي تترك أثار سلبية في مصادر المياه ولا يوصي بإعادة استخدام هذه النوعية من المياه إلا في المدى التي تسمح به المعايير والمحددات التكنولوجية والعلمية لإعادة استخدام المياه، من قبل الاتفاقيات العالمية، حيث إن علاج الضرر البيئي الناتج عن تراكم هذه المواد ما زال من الأمور العسيرة تكنولوجيا واقتصاديا بسبب تكلفتها المرتفعة. (المهدي 2004 ، 59)ونظرا لنقص المياه في معظم الدول العربية، فإن مشكلة تلوث البيئة المائية ستكون خطيرة على مستقبل الأمن المائي والأمن الغذائي وعلى اقتصاديات الدول النامية والعربية منها بشكل خاص على المدى البعيد والدول التي تقوم بصرف مياه الصرف الصناعي في الأنهار والبحار، أصبحت تعاني من مشكلات بيئية خطيرة مثل التأثير على الصحة النباتية والحيوانية وفي إنتاج الأسماك، مما يقلل من فرص التصدير ونفاده إلى الأسواق العالمية، وتصرف المخلفات الصناعية العربية التي تقع على الخليط العربي أو على البحر الأحمر أو على البحر الأبيض المتوسط نفاياتها الصناعية السائلة على هذه المصادر مباشرة من دو معالجة مما يشكل خطرا على القطاعات الاقتصادية الرئيسية. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015، 63)

ثانياً: وسائل التغلب على الآثار السلبية للعوامل البيئية:

تعتمد وسائل التغلب على الآثار السلبية للعوامل البيئية للصادرات العربية ، على تحليل الاشتراطات والمعايير التي طرأت على المتطلبات الخاصة بالسلع والمنتجات ، وأن محاولة التوافق مع هذه المتطلبات هو أحد هذه الوسائل وبمثابة ضمان لنفاذ الصادرات العربية غير النفطية، وأهمها الزراعية والنسيجية، وذلك لما تمتلكه هذه السلع من سمعة جيدة في الأسواق الدولية. وذلك من خلال

تحديد أهداف عامة تتلائم مع تطورات التجارة الدولية، مع مراعاة الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة لكل دولة عربية ومتطلباتها المستقبلية. ***(أبو النجا، 2012 ، 32)***

أ- وضع أهداف من أجل استمرار نفاد الصادرات إلى الأسواق:

من أجل تحسين الأداء البيئي واستمرار نفاد الصادرات إلى الأسواق الدولية يجب وضع أهداف، للحفاض على المنتج واستمرار نفاده ومن أهمها ***(سعيدي ، 2007 ، 149)***

١- **عدم فقدان حصة الدول العربية في السوق العالمية:** حيث بات في حكم الواقع العملي طلب مستوردي المنتجات النسيجية ضرورة توافق هذه المنتجات مع معايير العلامات البيئية الدولية، خاصة في ظل تراجع أهمية العوائق الجمركية بداية من عام 2005، الأمر الذي يعني أن عدم سعي المنتجين وراء الحصول على شهادات التوافق البيئي سيؤدي حتما إلى تقليل أو فقدان فرصهم التصديرية في هذه الأسواق خاصة في ظل وجود المنافس القوي القادر على الوفاء والتوافق مع المتطلبات البيئية العالمية.

٢- **تحسين جودة المنتج:** وذلك من خلال السعي المستمر وراء إزالة المواد الضارة بالمستهلك.

٣- **تحقيق وفر مالي:** أثبت الواقع العملي أن تطبيق وسائل ضبط وتطوير العمليات يؤدي إلى تحقيق وفورات في المياه والكيماويات والطاقة، هذا فضلا عن تخفيض زمن التشغيل، وعادة ما يعوض كل هذه الزيادة في السعر الناجمة عن استخدام كيماويات صديقة للبيئة أو استخدام طرق تصنيع معدلة.

٤- **تحسين الأداء البيئي:** وذلك من خلال التخلص من المواد السامة والخطرة، وترشي استخدام المياه والطاقة والمواد الخام، مما يؤدي إلى تقليل كميات وأحمال التلوث والانبعاثات المنصرفة. ***(سعيدي، 2007، مرجع سابق ذكره)***

ب- تطبيق نظم الإدارة البيئية في القطاعات الاقتصادية:

لتطبيق نظم الإدارية البيئية في القطاعات الاقتصادية يجب إتباع الآتي:

١- عمل دراسة عن القوانين البيئية في الدول التي تنطبق على المؤسسة الخاصة بالإنتاج، وعلى منتجاتها وعلي أنشطتها وعلي خدماتها وتحديد المعايير البيئية اللازم التقيد بها.

٢- عمل تحليل متكامل عن التأثيرات البيئية الناشئة عن المنتجات والعمليات والخدمات في المنشأة، تحليل الأوجه والتأثيرات البيئية.

٣- عمل قياسات حقلية للفجوة بين لتأثيرات البيئية الموجودة وبين المعايير اللازم التقيد بها بغرض وضع الأهداف البيئية والسياسية للمنشأة وهو ما يسمى المسح البيئية المبدئي.

٤- عمل دراسة لتحليل الفجوة فيما بين وضع الإدارة البيئية القائم للمنظمة وبين متطلبات نظام الإدارة البيئية، وعموما تجري هذه الدراسة بمعرفة مختصين بالمشاركة مع العاملين بالمنظمة ويستخدم فيها أدوات مختلفة منها "التدقيق" ومنها "المقابلات الشخصية" ومنها "الاستبيانات" وفي نهاية الأمر تتكون

صورة محددة عن مدى بعد أو قرب المنظمة عن نظام الإدارة البيئية المرجـو، وتكـون المخرجـات الأساسية لهذه الدراسة هو تحديد دقيق للفجوة الموجودة بين النظام القائم في المنظمـة ونظـام الإدارة البيئية المستهدف.

٥- يتم تبني وتنفيذ برنامج تدريبي لكل العاملين في المنشأة بمتطلبات نظام الإدارة البيئية المستهدف لإعداد المنشأة للتغير المطلوب. ***(حميد ، 2005 ، 85)***

ج- رصد التحديات الرئيسية للعوامل البيئية في التجارة الدولية:

إن من أهم الوسائل للتغلب على الآثار السلبية لاختلال العوامل البيئية ما يلي:

١- إن التغيرات المناخية هي أحدى التحديات التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلي السـلع التصديرية، وتعد تحدي طويل الأمد، وبالتالي تشكل تحدي للأجيال القادمة. مما يضر بمسيرة التنميـة المستدامة، لذلك وقعت دول العالم اتفاقية المناخ في باريس عام 2014 لوضع خطة (2015 – 2020)، واستكملت في العام 2016 لوضع خطة (2020-2050).

٢- تعالى عناصر البيئة المناخية العربية من إجهاد للأراضي أو قلة المساحات المزروعـة أو مسـاحات متصحرة، مما يُشكل ضغط جديد على القطاعات الاقتصادية والتنمية المستدامة.

٣- الزيادة السكانية المستمرة، حيث أنها تشكل عائق في استهلاك أ:ثر للطاقة وبالتالي استنزاف للمـوارد الأحفورية من نفط أو غاز بالإضافة إلى أن هذا الاستهلاك يزيد من مشكلة الانبعاثات الكربونية، ممـا يعيق عمل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

٤- قصور في تواجد البيانات والمعلومات عن التغيرات اليومية للمناخ مما يسبب قصور فـي التخطـيط للإنتاج في المستقبل، مما ينعكس ذلك على الوعي اللازم للتخطيط من أجل تجاوز التحديات البيئية.

٥- التحديات المالية وهي الأصعب للتخفيف من حدة التغييرات المناخية وانعكاسها علـى أداء القطاعـات الاقتصادية لإنتاج السلع. ***(تقرير معهد التخطيط القومي المصري، 2010)***

ويتبين مما سبق أن لكل قطاع عوامل بيئية يرتبط بها، ومن أهم العوامل التي ترتبط بقطـاع الصادرات ، هي عوامل المناخ وما يصاحبها من تغيرات تنعكس على هذا القطاع، وذلـك لارتبـاط عوامل المناخ بالمنتجات الزراعية، فهي ترتبط بالقطاعات الاقتصـادية الرئيسـية وهـي الزراعـة والصناعة أما قطاع التجارة الخارجية فيرتبط بالبيئة من خلال السياسة البيئية المتبعة في تجارة الدول، وتقوم الدول باستخدام أدوات للسياسة البيئية في التجارة الدولية، من خلال المعايير والاشتراطات البيئية على السلع والمنتجات خاصة المنتجات الزراعية، مما يشكل عبئا على حركة التجارة الخارجية للدول العربية، ومن أكثر السياسات التي ترتكز عليها اشتراطات منظمة التجارة العالمية، هي التخلص مـن الغازات والانبعاثات الملوثة، والذي يأخذ فترة زمنية طويلة، مما يؤثر على سـير عمـل القطاعـات

الاقتصادية الرئيسية، وتشكل هذه السياسة حماية لأسواق الدول المستوردة لصادرات الدول النامية ومنها صادرات الدول العربية مما يؤدي إلى صعوبة نفاد السلع والمنتجات إلى الأسواق، والتي قد تؤثر عليها سلباً.

الخلاصة :

١) تتأثر المنطقة العربية بالتغيرات المناخية، فيؤثر ذلك على الوضع البيئي للقطاعات بشكل مباشر، مما يؤثر سلبا على إنتاج السلع والمنتجات التصديرية.

٢) عدم جود الوعي اللازم في استخدام وسائل الري المستحدثة من قبل العاملين في قطاع الزراعة بالإضافة إلى عدم وعي في استخدام نسبة المبيدات المطلوبة في الزراعة خاصة دول الدراسة.

٣) أن الوضع البيئي يفرض أن ترتبط المنظومة البيئية بالقطاعات الاقتصادية، ومسار التنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة في الدول العربية، لأن التهديدات البيئية تؤثر على المنتج وعلي صحة المستهلك.

٤) بعد التصديق على اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية ودخولها حيز التنفيذ عام 2005، أصبحت هناك اشتراطات بيئية ملزمة في التجارة الدولية، وهي مستمرة في التحديث منذ ذلك الوقت والتي تصدر معظمها من الدول المتقدمة تكنولوجيا فتنعكس سلبا على نفاد السلع إلى الأسواق الدولية.

٥) ترتبط تجارة الدول العربية إلى الخارج بالعوامل البيئية والتي ترتبط بمراحل عملاه بدءا من عملية الإنتاج إلى أن تكون جاهزة للتسويق إلى الخارج، ووصولها للمستهلك، فعند حصول أي خلل في أدائها ينعكس بشكل مباشر على المنتجات سلباً، وبما يؤثر على نفادها.

٦) يؤدي التلوث البيئي إلى عدة أضرار تعرقل عملية التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وذلك من خلال: (انخفاض إنتاجية الأنظمة الطبيعية المستغلة اقتصاديا كالزراعة وصيد السمك، وارتفاع تكاليف استعمال البيئة الطبيعية مثل ارتفاع تكاليف معالجة مياه الشرب، وارتفاع تكاليف الإنفاق في مجال تخفيض ومعالجة الأضرار الناتجة عن التلوث بقصد حماية البيئة، والتكلفة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن ضياع المواد الأولية وموارد الطاقة المستخدمة، وأن صعوبة نفاذ سلع الدول العربية إلى الأسواق العالمية تحت معيار عدم صلاحيتها بيئياً، يعرض الدول العربية المصدرة إلى خسائر بما يمس أمنها الاقتصادي).

الخاتمة :

١) التعامل مع التغيرات المناخية في المنطقة العربية على أنها واقع يجب التعامل معه، بالمراقبة المستمرة، من قبل مؤسسات الدول المختصة، من أجل وضع الخطط اللازمة لذلك، التي تضمن التعامل معها، ووضع التمويل المناسب مع المحافظة على البيئة.

٢) إنشاء كيان جديد لبحث تطوير المنتج العربي ، وربطه بالقطاعات التي يتعامل معها إلى أن يصل إلى الأسواق، من منظور بيئي دولي، التنسيق بين الدول العربية والوزارات التابعة لها لوضع خطط لإنتاج منتج يستطيع النفاذ إلى الأسواق العالمية.

٣) يجب الأخذ بالحسبان عند وضع الخطط الاقتصادية في القطاعات المختلفة والمرتبطة في إنتاج السلع والمنتجات ، أن ترتبط بالعوامل البيئية في كل قطاع لهذه المنتجات، واستخدام تكنولوجيا النانو في القطاعات لتجنب المشاكل والمعوقات المستقبلية.

٤) إنشاء كيان وبرامج لتدريب العاملين الجدد وتنمية مهارات العاملين السابقين في قطاع التصدير للسلع والمنتجات ، والقطاعات المرتبطة به والتي تهدف إلى إنتاج منتج صالح للتصدير.

٥) العمل على إنشاء صندوق برعاية الجهة الاقتصادية لجامعة الدول العربية، لتمويل تكلفة منتج عربي بيئي قابل للتصدير في الأسواق الدولية، وذلك لتغطية تكاليف المياه المعالجة أو الطاقة المستخدمة، أو معالجة التلوث.

٦) وأخيراً، إن عدم نفاد السلع والمنتجات ، للدول العربية يجعل الدول في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لحل مشكلة تدهور المنتج بيئياً، ولتصحيح مسار التصدير الذي يمس الاقتصاد بشكل مباشر، وربط البعد البيئي بالبعد الاقتصادي، من خلال استخدام سياسات بيئية مستحدثة في التجارة الخارجية، باعتبارها قضية أمن قومي واقتصادي.

المصادر والمراجع

أولاً: الدراسات:

١- أحمد محمد المهدي، "**الصناعات البيئية في بعض الدول العربية**"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

٢- حافظ عبد الأمير أمين، "**التحديات البيئية وانعكاساتها على مسار التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990 – 2010)**"، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، بغداد، 2012.

٣- الحرتسي، عبدالله حميد، "**السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.

٤- حمدي أبو النجا، "**مخاطر التلوث البيئي**"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية،

٥- حنان حمدي خليفة، "**الآثار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن تنفيذ بعض المشروعات المائية والزراعية بين مصر ودول حوض النيل**"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات البيئية، ٢٠٠٩.

٦- محمد عبد الغني سعودي، "**الوطن العربي**"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية،

٧- منى أبو العطا حليم، "**المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات**

المصرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

٨- نسيم محمد أبو رمان، "**دور اتفاقيات التجارة الحرة في تشجيع الصادرات بالتطبيق على التجارة الحرة الأردنية مع أمريكا**"، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١١.

ثانياً: التقارير:

١- فتحي إسماعيل والي، المؤتمر العلمي الأول للبيئة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والقانوني والتشريع، القاهرة، 1992.

٢- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

٣- كمال طلبة، الحرب العالمية كوارث التغيرات المناخية، جامعة القاهرة، 2011.

٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

٥- كامل مهدي التميمي، التلوث البيئي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

٦- اتفاقية العوائق التقنية للتجارة من منظمة التجارة العالمية، قد تختلف التعاريف المستخدمة من قبل منظمات المعايير الدولية، لعام 1996.

٧- وزارة الزراعة السعودية،www.moa.gov.sa

٨- سلام إبراهيم كبة، التنمية المستدامة في العراق الحديث، 2011، وثيقة إلكترونية على الموقع:www.ahewar.org/deba/show.art

٩- البنك المركزي، التقرير السنوي 2014.

١٠- البيان المالي عن مشروعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية للعامين (2014-2015)، وزارة المالية، القاهرة، 2015.

١١- وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الدولية التقرير الاقتصادي، 2014.

١٢- جمهورية العراق، وزارة الخارجية، www.mofa.gov.iq

١٣- منى العبيدي، العلاقات الاقتصادية العراقية (2004-2014)، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014.

١٤- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة

١٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

١٦- وصاف سعيدي، الموقف التنافسي لصادرات دول عربية، مجلة مصر المعاصرة، 2007.

١٧- معهد التخطي القومي جمهورية مصر العربية، متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصـــر نتيجة التغير المناخي العالمي، 2010